

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية/ مقياس سنوي

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

أستاذة المقياس: د/ إبتسام بدري

المحور الثاني: مناهج البحث: دراسة في الإقتربات

المحاضرة رقم 01 بعنوان: إقتراب تحليل النظم - الإقتراب النسقي-

✚ تحيين المحاضرة رقم 01

✚ تحيين الدرس رقم 01

أولاً: تطور الإقتراب النسقي

ثانياً: الإقتراب الإستوني في الدراسات السياسية

ثالثاً: الإطار التحليلي للنظام السياسي وفق المنظور النسقي

رابعاً: المفاهيم الأساسية للإقتراب النسقي

1/ مفهوم النظام

2/ البيئة البيئية الداخلية: البيئة الخارجية

3/ الحدود

✚ تحيين الدرس رقم 02

4/ المدخلات

- المطالب
- التأييد

5/ التحويل

6/ المخرجات

7/ التغذية الإسترجاعية

خامسا: الإفتراضات الأساسية التي يركز عليها الإقتراب النسقي

سادسا: مجالات إستخدام الإقتراب النسقي

سابعا: النقد الموجه للإقتراب النسقي:

المحاضرة رقم 01 بعنوان: إقتراب تحليل النظم - الإقتراب النسقي-

أولاً: تطور الإقتراب النسقي

عرف حقل العلوم السياسية تطورا ملحوظا عجزت في مقابل ذلك المناج التقليدية للعلوم السياسية من إستيعاب والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث في هذا الحقل عن طريق إستحداث إقترابات ومناهج جديدة أكثر قدرة على فهم الظواهر السياسية والإحاطة بها.

يعتبر الإقتراب النظمي أحد أهم الإقترابات في نطاق الدراسات السياسية ، ويندرج مع غيره من الإقترابات تحت مظلة التوجهات السلوكية التي عملت على مسايرة مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات كبيرة في ميادينها المختلفة.

التي بدأت في التبلور مع منتصف الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذا الإقتراب وتطويرها إلى علماء الإجتماع من أمثال "تاركوت بارسونز" Parsons و"هومانز" Hommans ، و"برتلانفي" Pertlanfy، وغيرهم من العلماء الذين نقلوه بدورهم من التطورات التي عرفتتها العلوم الطبيعية، علم الأحياء والفيزياء، وبذلك جاء إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق الظواهر السياسية متأخرا وبطريقة غير مباشرة من خلال علماء الإجتماع الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الإجتماعي.

ووفقا للإقتراب النسقي فالكيانات الإجتماعية يمكن أن نصفها بالنظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الإعتماد المتبادل فيما بينها والتي يمكن تحديدها وقياسها، كما أن لهذه الكيانات أيضا حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلا عن أن كل منها يسعى للحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للإضطراب سواء داخل أو خرج حدوده مع بيئته الأوسع.

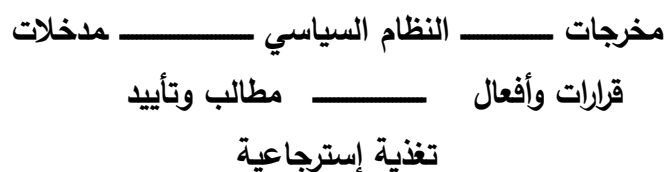
ثانيا: الإقتراب الإستوني في الدراسات السياسية

يعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد إستون" David Easton في تطوير وإدخال إقتراب التحليل النسقي إلى حقل العلوم السياسية، و جاء تطوير هذا الإقتراب في علم السياسة تدريجيا وعلى مراحل و قد عمل ايستون على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل كانت بدايتها عام 1953 حينما نشر كتاب " النظام السياسي " Political System وتبع ذلك بمقالة علمية منشورة في مجلة World Politics عام 1956 أسهمت في توضيح أفكاره وجاء كتابه تحليل النظم السياسية A System Analysis of Political Life الصادر عام 1965 أكثر توطيحا للنظام السياسي وطريقة عمله ومكوناته والمفاهيم التي إستخدمها.

نظر دافيد إستون إلى الحياة السياسية على أنها نظام - نسق - سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذًا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات وأن النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية وبيولوجية وإجتماعية وسيكولوجية وهو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الإستجابة لها.

ثالثا: الإطار التحليلي للنظام السياسي وفق المنظور النسقي:

يرى إستون الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره على أساس أنه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات وفق الشكل الآتي:



رابعاً: المفاهيم الأساسية للإقتراب النسقي:

إستخدم إستون في إقتراب التحليل النظمي العديد من المفاهيم إعتد في بناء إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم من واقع الحياة السياسية والتي وطنها في حقل الدراسات السياسية وأهم هذه المفاهيم: النظام، البيئة، الحدود، المخرجات، التحويل، التغذية الإسترجاعية.

1/ مفهوم النظام:

يمثل النظام عند إستون وحدة التحليل الأساسية في إقتراب التحليل النظمي، ووفق ذلك فالنظام عرف حسبه على أنه: "مجموعة من العناصر المترابطة المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم بما يعنيه ذلك من أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر".
 وبذلك فالنظام السياسي هو: نسق من التفاعلات يسوده نوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته وله حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها، كما أن النظام السياسي هو جزء من النظام الإجماعي الكلي، كذلك إهتم إستون بالكيفية التي يتمكن النظام السياسي من البقاء والإستمرار في ظروف تتسم بالضغط والتغيير.

وإنطلاقاً مما سبق يعرف النظام السياسي على أنه: مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل المجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة، ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، التغذية الإسترجاعية.

2/ البيئة:

يشير مفهوم البيئة عند إستون إلى: "كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته"، ويقسمها إلى:

- **البيئة الداخلية:** وتتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي ول كن الأخير في حالة تفاعل دائم معها وتشمل الأنساق الداخلية المكونة من مجموعة السلوكيات والإتجاهات والأفكار حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره كما أنها تشكل مصدراً للضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قبولية الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها.

- **البيئة الخارجية** وتتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني وتتمثل في الأنساق الدولية- الثقافية، السياسية، الإقتصادية- وتشكل النسق الدولي الكلي.

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية الكلية للنظام السياسي وتقع خارج النظام السياسي حيث أن النسق هو نسق سياسي هو نسق مفتوح، فمخرجات البيئة بأنساقتها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرج من قرارات وتصرفات وأفعال وسياسات عبر فتحة المخرجات.

3/ الحدود:

على اعتبار أن النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها كان لا بد من الفصل التصوري التحليلي بين النظام السياسي وبيئته، والذي يجعل للنظام بداية ونهاية أي حدودا توضح بداية النظام ونهاية الأنظمة الأخرى وهذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر وتتأثر بالقيم والأوضاع الإجتماعية والثقافية السائدة وهذا ما ذهب إليه قابريال ألموند في تطويره لإقتراب تحليل النظم.

4/ المدخلات:

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقا للإقتراب النسقي على: "كل ما يتلقاه النظام من بيئته الداخلية والخارجية"، وهي: جملة التغييرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه فالمدخلات هي تلك الأحداث الخارجة عن النظام ولكنها تعمل على تغييره أو التأثير فيه بأية صورة كانت.

وتشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين هما: **المطالب، التأييد** وأضاف وليام ميتشل عنصرا ثالثا سماه الموارد وذلك في إطار تطويره لنموذج إستون.

- **المطالب:** تشير إلى الرغبات الإجتماعية خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي قد تكون عامة أو محددة، وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة

- **التأييد:** يشير إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام وهو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف معينة.

5/ التحويل:

تعرف عملية التحويل حسب إستون على أنها: "مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي".

فعملية التحويل حسب الإقتراب النسقي تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها الأجهزة المختلفة لكل نظام، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية. غير أن دافيد إستون من خلال عملية التحويل أهمل ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأهل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

6/ المخرجات:

عرف إستون المخرجات على أنها: "مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي فهي بذلك ردود أفعال النظام أو إستجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة، وتتضمن القرارات الملزمة وهي مقترنة بالوعود والحوافز والتفضيلات والسياسات وغير الملزمة وكذلك الأفعال أو الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية والقوانين والمراسيم والتنظيمات وقرارات العدالة والأحكام القضائية".

7/ التغذية الإسترجاعية:

عرفها إستون على أنها: "يقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات".

وتمثل التغذية الإسترجاعية - رجعية الفعل - ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات معيارا لكل مصير النظام، فبدون كمية معلومات لا يستطيع أي نظام أن يستمر كم تمثل أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلّة الموارد وتفيد المسؤولين في تصحيح سلوكهم وتقويم ذاته وإصلاح إختلالاته خاصة عند إفتقاره للمعلومات وردود الأفعال تساعد في معرفة حالة النظام ونتائج

أفعاله وحالة البيئة أيضا ، وقد تكون رجعية الفعل إيجابية تستجيب لطموحات البيئة وتطلعاتها أو سلبية لا تستجيب ولا تلبي موارد البيئة بقدر التوقعات.

خامسا: الإفتراضات الأساسية التي يركز عليها الإقترب النسقي:

ركز إستون في إطاره التحليلي على مجموعة من الإفتراضات يمكن إيجازها فيما يلي:

1/ النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى كما يمتلك القدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

2/ يعمل النظام على تحقيق التوازن والإستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتعينه على مواجهة متطلبات البيئة وبذلك فهو يمتلك قدرة ضبطية خلاقة وبناءة.

3/ النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد له منها لإستمراره

4/ يمتلك النظام برامج وآليات لمواجهة البيئة وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية وتغيير حتى أهدافها الرئيسية بطريقة آلية وديناميكية.

5/ النظام السياسي يشبه الكائن الحي الذي يتطلب وضعا بيئيا للحياة فيه فمن ناحية البيئة تفرض مجموعة ضغوط على النظام السياسي في حين أن النظام السياسي يحاول التكيف مع هذه الضغوط وفق ما يتطلبه الوضع وما توفره به الإمكانيات.

سادسا: مجالات إستخدام الإقترب النسقي:

يستخدم هذا الإقترب في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة والبرلمانات والأحزاب السياسية والجماعات المختلفة كما يستخدم في صناعة القرارات وفي دراسة السياسة الخارجية والمنظمات الدولية والنظم الإقليمية.

سابعا: النقد الموجه للإقترب النسقي:

رغم الجوانب الإيجابية التي أضافها إقترب تحليل النظم إلى حقل الدراسات السياسية والإسهامات المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أن ما يؤخذ عليه الآتي:

1/ المحافظة والتحفيز للوضع القائم وإعطاء قيمة كبير جدا للإستقرار فالإستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهي غايته المنشودة لذلك فإن جل الدراسات التي إستخدمت إقتراب النظم خلصت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للوضع.

2/ لا يولي التغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي أي إهتمام فجل إهتمامه ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه وليس عوامل تغييره وتطويره فهو يكشف عن عناصر الإستمرار والإستقرار في النظام دون تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع لآخر .

3/ التناول البسيط والسريع للعملية التحويلية على أنها تحدث داخل النظام دون أن يذكر بوضوح الأبنية التي تقوم بالعملية وكيفية القيام بها

5/ النظر للحياة السياسية نظرة تبسيطية ميكانيكية تتجاهل وتتجاوز التعقيدات والخصائص المميزة لها وهذا جعل الإقتراب يميل للتجريد والعمومية

6/ يتجاهل التاريخ علما أن الظاهرة السياسية ليست مفصولة عن الماضي.

📌 المراجع المعتمدة في بناء المحاضرة رقم 01 / الدرس رقم 01+ الدرس رقم 02

- 1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومه، ط2، 2002.
- 2- جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق، القاهرة : جامعة 6 أكتوبر، (د.س.ن)
- 3- عادل ثابت، النظم السياسية، دراسة في النماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 4- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.
- 5- _____، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية ، سلسلة دراسات سياسية نظرية، 2006.
- 6- عبد الغفار رشاد ، قضايا في السياسة المقارنة ، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، 1993 .
- 7- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

- 8- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- 9- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية/ مقياس سنوي

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

أستاذة المقياس: د/ إبتسام بدري

المحور الثاني: مناهج البحث: دراسة في الإقتربات

محاضرة رقم 02 بعنوان: الإقتراب الوظيفي- البنائي:-

✚ تحيين المحاضرة رقم 02

✚ تحيين الدرس رقم 03:

أولاً: تطور الإقتراب البنائي

ثانياً: المرتكزات الوظيفية الضرورية اللازمة لبقاء أي مجتمع هي

1/ التكيف

2/ تحقيق الأهداف

3/ التكامل

4/ المحافظة على النمط

ثالثاً: المتغيرات التي إعتدها ألموند في إقتراجه البنائي

1/ البنية

2/ النظام السياسي

3/ الوظيفة

✚ تحيين الدرس رقم 04

رابعاً: وظائف النظام السياسي كما حددها ألموند وكولمان

1/ وظائف المدخلات

2/ وظائف المخرجات

وظائف النظام السياسي وفق ألموند

المستوى الأول: وقدرات النظام السياسي تتمثل في

1/ القدرة الإستخراجية

2/ القدرة التنظيمية

3/ القدرة التوزيعية

4/ القدرة الرمزية

5/ القدرة الإستجابية

6/ القدرة الداخلية والدولية

المستوى الثاني: وظائف التحويل وتشمل

1/ التعبير عن المصلحة

2/ تجميع المصلحة

3/ الوظائف الحكومية وأبنيتها

- وظيفة صنع القاعدة
- وظيفة تطبيق القاعدة
- وظيفة التقاضي بموجب القاعدة
- وظيفة الإتصال

المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف

1/ الإتصال السياسي والتنشئة السياسية

خامسا: الإنتقادات الموجهة للإقترب قابريال ألموند

محاضرة رقم 02 بعنوان: الإقترب الوظيفي - البنائي:

يعد قابريال ألموند رائد البنائية في علم السياسة فقد نشر أول عمل له في عام 1956 وذلك في مقال حمل عنوان: "النظم السياسية المقارنة" متأثرا بكتاب إستون "النظام السياسي" وكتاب "السياسة في البلدان النامية" عام 1960 الذي نشره إستون بمعونة كولمان حيث ركزا الباحثان فيه على الأبنية والوظائف وإستخدما مفهوم النظام بدل الدولة والوظيفة بدل السلطة والقوة والأدوار بدل المناصب والأبنية بدلا من المؤسسات، كما تأثر ألموند بمفاهيم الوظيفية لدى تالكوت بارسونز.

أولا: تطور الإقترب البنائي:

تعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها إنتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجيا والإجتماعية ليستعيرها فيما بعد علماء السياسة الوظيفيون.

لقد ناظر علماء الإجتماع المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية) وبلغت المناظر ذروتها عند كل من أوغست كونت وهربرت سبنسر وراي كليف براون، ومالينوفسكي حيث شبه هؤلاء العضويون المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعقده ثم إضمحلاله، وإستخدموا العديد من المفاهيم التي وطنت فيما بعد في الدراسات السياسية أهمها: مفهوم النمو، التوازن، تصحيح الإختلالات، الآلة...

ولذلك نظروا للمجتمع على أنه: "نسق يعني كلا مركبا يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها ولكنها متساندة ويطلق بارسونز على هذه الأجزاء الأنساق الفرعية والمجتمع هو المركز الذي تتجمع فيه كل الأنساق الفرعية مكونة بناءا لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الإجتماعية لسكان هذا المجتمع".

ثانيا: المرتكزات الوظيفية الضرورية اللازمة لبقاء أي مجتمع هي:

1/ التكيف: من الضرورات الإجتماعية التي ينبغي أن تتوفر في كل مجتمع طريقة تمكنه من التلاؤم مع المتغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه ويقوم بهذا الوظيفة أساسا النسق الفرعي الإقتصادي.

2/ تحقيق الأهداف: يحتاج المجتمع لمعرفة أهدافه وإلى أين تتجه لتحقيقها ولا بد أن تتحقق له الوسائل والآليات لإتخاذ القرارات وتنفيذها ويتولى هذه الوظيفة النسق السياسي.

3/ التكامل: بمعنى الحفاظ على تماسك المجتمع وصيانة التساند الذي يضمن عدم خروج الجماعات عن مسارها وتقوم بهذه الوظيفة الروابط الإجتماعية بالإضافة إلى الدين والمؤسسات التربوية.

4/ المحافظة على النمط: أي ضرورة إستمرار المجتمع وبقائه ونقل القيم إلى الأجيال اللاحقة وتقوم بهذه الوظيفة أساسا المؤسسات الثقافية والدينية والأسرة ومؤسسات الإعلام.

ثالثا: المتغيرات التي إعتدها ألموند في إقترابه البنائي:

1/ البنية: الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار وهي بذلك تشير إلى الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة وتتناسق الأدوار وتتكامل فتشكل بنية

2/ النظام السياسي: يشير النظام السياسي عند ألموند إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الإستخدام أو التهديد بالإستخدام الشرعي للإكراه.

3/ الوظيفة: تعني عند قابريال ألموند مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد إنجازها ضروريا لبقاء النظام وإستمراره ككل وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها.

ولها مدلولات عدة، فقد تدل على معنى سلوك أو عملية أو عامل ما أو الأنشطة الموكولة إلى شاغل مركز أو منصب معين أو تشير إلى المهنة خصوصا لدى الإقتصاديين ولقد إستمد ألموند مفهوم الوظيفة من المفهوم البيولوجي فالوظيفة عند علماء الأحياء تعبر عن العمليات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي.

رابعاً: وظائف النظام السياسي كما حددها أالموند وكولمان

1/ وظائف المدخلات: وتشمل التنشئة السياسية /التجنيد السياسي / الإتصال السياسي/ التعبير عن المصالح / تجميع المصالح.

2/ وظائف المخرجات: وتشمل صنع القاعدة / تنفيذ القاعدة / النفاذ طبقاً للقاعدة.

إلا أن الإنتقادات التي وجهت لأالموند دفعته لتطوير أفكاره فكان ذلك مع باول بالتشارك في كتابهما السياسة المقارنة عام 1966.

وظائف النظام السياسي وفق أالموند: في كتابه الأخير نظر أالموند إلى وظائف النظام السياسي عبر ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول: وقدرات النظام السياسي تتمثل في:

1/ القدرة الإستخراجية: تشير إلى قدرة النظام على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين الداخلية والدولية وتمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة والكيفية التي يتم بها ذلك.

2/ القدرة التنظيمية: تشير إلى ممارسة النظام السياس للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام باستخدام القوة الشرعية.

3/ القدرة التوزيعية: تشير إلى توزيع السلع والخدمات ومظاهر التكريم والمراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام السياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع.

4/ القدرة الرمزية: تعني معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب وإستعراض الأعلام وفرق الجنود والشعارات....

5/ القدرة الإستجابية: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي لمن يستجيب النظام السياسي ؟ وفي أي مجال من مجالات السياسة يكون مستجيباً؟

6/ القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن القدرة الدولية القدرات السابقة ولكن على المستوى الدولي.

المستوى الثاني: وظائف التحويل وتشمل:

1/ التعبير عن المصلحة: تشير هذه الوظيفة عند ألموند إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار وتمثل الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى مخرجات ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة ومختلفة وبوسائل متعددة ومتنوعة مثل التظاهرات والبيانات.

2/ تجميع المصلحة: حسب ألموند فهي وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل للسياسة العامة بتجميع المصلحة وتقوم بها الأحزاب السياسية، الجهاز البيروقراطي.

3/ الوظائف الحكومية وأبنيتها: وتشمل ثلاث وظائف هي:

- **وظيفة صنع القاعدة:** يستخدمها ألموند بديلا لمصطلح التشريع فالتشريع يرتبط أكثر ببنية متخصصة (السلطة التشريعية) بينمت وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك فقد تتسع لتشمل أبنية عديدة وقد تضيق فتقتصر على الرئيس ومقربيه ويصعب تحديد أبنية صنع القاعدة أي يصعب تحديد الهيئات والمؤسسات النخرطة في هذه العملية وطرقها وأنماطها.

- **وظيفة تطبيق القاعدة:** وتتعلق بالأجهزة التنفيذية وتزداد قدرة النظام للسيطرة على بيئته بشكل كبير كلما تضمن أبنية متميزة ومتطورة بشكل جيد لتطبيق القاعدة، وترتبط بالأجهزة البيروقراطية المختلفة.

- **وظيفة التقاضي بموجب القاعدة:** وتتعلق بعملية التقاضي وفض النزاعات وإيقاع الجزاءات وبصيغة أخرى ترتبط بالنظام القضائي السائد في مظام معين.

- **وظيفة الإتصال:** تشير إلى عملية إنتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي وإنتقال المعلومات من النظام السياسي إلى لبيئة عبر وسائل الإتصال المختلفة وتعد الوظيفة الإتصالية هامة جدا بالنسبة للنظم السياسية، فالقرار الرشيد يعتمد على المعلومة الصحيحة وعلى نقل الرسائل بشكل ناجح إلى أجهزة إتخاذ القرار وهذا ما سنوضحه في محاضرة الإقتراب الإتصالي مستقبلا.

المستوى الثالث:وظائف الحفاظ على النمو والتكيف:

1/ الإتصال السياسي والتنشئة السياسية : تلعب وسائل الإتصال الجماهيري أدورا كبيرة في ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة وقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية كما تساعد على عملية التحديث وتساعد على الإندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد وتلعب الأحزاب كأبنية

إتصال وسيطة وكذلك الجماعات وقادة الرأي دورا مهما في تطوير الثقافة السياسية مستقرة وموحدة إلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة.

خامسا: الإنتقادات الموجهة للإقتراب قابريال ألموند:

على الرغم من المساهمات المهمة والكبيرة التي قدمها ألموند من خلال الإقتراب البنائي إلا أنه:

1/ إقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم دون تغييره أو تصحيح الخلل فيه

2/ سيطرة الإيديولوجية الليبرالية على فكر ألموند ونموذجه

3/ تشبيه النظام السياسية الإجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي

4/ إهمال القيادة في عملية التحليل.

📌 المراجع المعتمدة في تحضير المحاضرة رقم 02 / الدرس رقم 03+ الدرس رقم 04

- 1- جابرييل إيه ألموند، بنغهام باويل الإين، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، تر: هشام عبد الله، مراجعة: سمير نصار، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
- 2- كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية ، الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت، 1987.
- 3- جابريال ألموند، بنجام بويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة- إطار نظري، ترجمة: محمد الزاهي بشير الغيريبي، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996.
- 4- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
- 5- عبد الغفار رشاد ، قضايا في السياسة المقارنة ، جامعة القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993 .
- 6- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومه، ط2، 2002.
- 7- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت ، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

- 8- _____ ، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، سلسلة دراسات سياسية نظرية، 2006.
- 9- ربحي مصطفى عليان ، مناهج وأساليب البحث العلمي، الأردن: دار الصفاء للطباعة، 2000.
- 10- Gabriel A. Almond, Russell J. Dalton, Comparative Politics Today , Longman , 2007.
- 11- G. Almond, and J. Bowel, Comparative Politics, A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Company, 1992.

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية/ مقياس سنوي

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

أستاذة المقياس: د/ إبتسام بدري

المحور الثاني: مناهج البحث: دراسة في الإقتربات

محاضرة رقم 03 بعنوان: إقتراب صناعة القرار:

✚ تحيين المحاضرة رقم 03

✚ تحيين الدرس رقم 05

أولاً: مفهوم صنع القرار السياسي:

1- مفهوم صنع القرار:

ثانياً: وحدة صناعة القرار:

ثالثا: بيئة صناعة القرار - الموقف القراري - :

1/ البيئة العملية: وتتضمن:

- البيئة الداخلية:
- البيئة الخارجية:
- البيئة النفسية (السيكولوجية):

رابعا: مرحلة إتخاذ القرار وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

1/ مرحلة ما قبل إتخاذ القرار

2/ مرحلة إتخاذ القرار:

خامسا: نماذج تفسير عملية صناعة القرار :

1/ نماذج أليسون

- نموذج السياسة العقلانية (الرشيدة):
- نموذج العملية التنظيمية:
- نموذج السياسات البيروقراطية

2/ النموذج الإدراكي أو المعرفي:

3/ النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية

التي تسهم في عملية اتخاذ القرار :

محاضرة رقم 03 بعنوان: إقتراب صناعة القرار:

هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناءا على توفر بعض المتغيرات ومن ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا.

ويستخدم إقتراب صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع الظواهر السياسية على مستوى واسع، ووفق هذا القتراب يعتبر القرار والأحداث التي تحيطه كأساس ووحدة مستقرة للتحليل.

ويتضمن إقتراب صنع القرار مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطارا واسعا ومرنا يساعد على إستيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية ومن خلال ذلك كله يتناول الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار كما يتناول تحليل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار .

أولاً: مفهوم صنع القرار السياسي:

2- مفهوم صنع القرار:

يعرف بأنه: "الإختيار من بين البدائل بحيث يصل الإداري إلى نتيجة معينة عما يجب أن يؤديه وعما يجب ألا يؤديه في وقت معين ويمثل القرار نوعا من السلوك والإتجاه يختاره من بين البدائل".

كما يعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها: "العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها إجتماعيا وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرارات".

ويعرف حامد ربيع القرار السياسي على أنه: "نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة، فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة بدائل متاحة ، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة"، والذي يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات الأخرى هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالظواهر السياسية وإن تعددت تعريفاتها .

وهناك بعض المعايير للتمييز بين القرار السياسي وغيره من القرارات وهذه المعايير هي:

- 1/ بنية القرار 2/ المشاركون في القرار 3/ المنظمة التي اتخذ فيها القرار 4/ عملية صنع القرار
- 5/ نتيجة القرار.

وهناك من يعتبر القرار سياسياً إذا كان صناعه من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وإنتماءاتهم فلا يسمى القرار سياسياً إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا رغب طرف أن يتصل مما يفرضه القرار من التزامات.

ثانياً: وحدة صناعة القرار:

هي ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم إختيار أحدها والإعلان عنه، ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه وعدد أفراده من دولة إلى أخرى هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن العملية إتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها منها الرسمي وغير الرسمي.

وتمثل الوحدة القرارية مجموعة الأجهزة المسؤولة عن إتخاذ القرارات وما تضمه من أفراد وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك ويتوجب على مستخدم إقتراب صنع القرار أن يام بوحدة صنع القرار وتشكيلها وأجهزتها وأثر عمليات الإتصال التي تنقل المشاورات والحوارات والنقاشات وتبادل الآراء والمعلومات بشأن البدائل المختلفة والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى وبالمحيط السياسي والإجتماعي والثقافي السائد في الدولة فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظم مغلق.

ويهتم إقتراب صناعة القرار بوحدة صناعة القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أجزائها ونمط العلاقات والأفراد الذين يمثلونها وقيمهم ومصالحهم وشخصياتهم وخبرتهم وإرتباطاتهم المختلفة.

ثالثاً: بيئة صناعة القرار - الموقف القراري - :

يمكن تقسيم بيئة صناعة القرار إلى بيئة عملية وبيئة نفسية

1/ البيئة العملية: وتتضمن:

• البيئة الداخلية:

تشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار إلى الأوضاع الداخلية من أبنية إجتماعية وأنساق ثقافية وقيمية وتنظيمات سياسية كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ووسائل الإتصال المختلفة والمكونات الإقتصادية المختلفة وطبيعة النظام السياسي السائد والإيديولوجية التي يتبناها والرأي العام وتأثيراته

والموقع الجغرافي والسياسي للدولة والعلاقات الإجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الإجتماعية للناس والعلاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع أي علاقة بين الدولة والمجتمع ومدى شرعية النظام السياسي وكذلك الرفاه الإقتصادي أو التأزم كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع القرار ولا يمكن للقرار أن يكون رشيدا وفاعلا إذا لم يأخذ في عين الإعتبار هذه القضايا أو الأهم منها.

• البيئة الخارجية:

تشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات إقتصادية وتجارية.

فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها وتأثير الأوضاع يتوقف على إدراك صانع القرار والصور التي تعلق بذهنه عنها وخبراته السابقة في التعامل معها ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة (السفارات، أجهزة التجسس والإستعلامات ومراكز الرصد) أدورا مهمة.

• البيئة النفسية (السيكولوجية):

تشير إلى إتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الإجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات والأفراد يتصرفون في مواجهة الأوضاع المختلفة تبعا لصورهم المكونة عن تلك الأوضاع وتعني الصور إدراك الأفراد للمواقف وكذلك تبعا لإتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالها.

فصانع القرار يتأثر بالأوضاع الداخلية والخارجية وكذلك بمجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن .

رابعاً: مرحلة إتخاذ القرار وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

1/ مرحلة ما قبل إتخاذ القرار 2/ مرحلة إتخاذ القرار 3/ تنفيذ القرار وتقويمه(هذه المرحلة لا نولي لها أهمية مقارنة بالمرحلتين السابقتين).

1/ مرحلة ما قبل إتخاذ القرار

وتتضمن هذه المرحلة : تعريف الموقف، مكوناته، خصائصه، مآلاته، وتتوقف عملية إدراك المؤقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة وعلى مكاتب الدراسات والأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار وعلى خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية، كما تتوقف على تقويم ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المختلفة وممن يشعرون أنهم معنيون بذلك المؤقف كما تتوقف عملية تشخيص الموقف وتوصيفه وتحليله على إدراك الأشخاص والصور التي تنطبع في أذهانهم والمعاني التي يضيفونها على المواقف بسبب خلفياتهم الفكرية وقدراتهم العلمية وخبراتهم السابقة.

2/ مرحلة إتخاذ القرار:

وتعني إختيار بديل من بين البدائل أو من بين بديلين أو أكثر بناءا على نقاشات ومفاضلات وترتيب أولويات وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب وأضرار وما يتوفر لصناع القرار من موارد مالية متاحة وإطارات تنفيذ ووقت مناسب كما يفترض في عملية إتخاذ القرار أن تعكس النقاشات المتعددة بين عناصر الوحدات القرارية وتضارب آرائهم ومصالحهم ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن أيضا أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل حيث تتضمن المساومات والمنافسات والصراع والتعاون بين الأطراف المشاركة وتلعب التوازنات السياسية دورا جوهريا في هذه العملية.

إن إتخاذ القرار هو محصلة عمل جماعي ويفترض في الإنتهاء إلى إتخاذ قرار معين أن التشاور قد بلغ مداه عبر المستويات التنظيمية المسؤولة عن هذه العملية المعقدة فصناع القرار يجمعون البيانات والمعطيات والحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم يحللونها ويناقشونها ويقيمونها ويربطون عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

خامسا: نماذج تفسير عملية صناعة القرار :

لقد حظيت عملية صناعة القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها إنطلاقا من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية ويمكن الإقتصار على أهم النماذج فيما يلي:

1/ نماذج أليسون

يرى أليسون ثلاثة نماذج يمكن إستخدامها لتفسير القرارات السياسية وهي:

• **نموذج السياسة العقلانية (الرشيدة):**

يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلائي رشيد ومن ثم فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هاذفة وإذا أردنا تفسير سياسة ما أو قرارا معيناً فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي ونتصرف بعقلانية بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف وهذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة وأن القرارات الدولية تتشكل في معرض أهدافها وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صناع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها.

• **نموذج العملية التنظيمية:**

يشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة ومن ثم فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد ، إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمة تؤثر في سلوك أفرادها وتقيد تصرفاتهم وتضيق من حرية إختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم في السلطة فالقرار لا ينظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة ولكن ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضوابط وأطر تنظيمية فالقرارات وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية رشيدة ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.

• **نموذج السياسات البيروقراطية**

وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي حيث تنتج القرارات في ظل هذل النموذج من المساومة التوفيق المفوضة داخل الوحدة القرارية فكل لاعب بيروقراطي له إدراكاته المختلفة وأولوياته وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة والترقية ويعمل على أن يحجز لنفسه موقعا ملائما حتى بعد نهاية الأزمة.

فالإعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله وليس للإختيارات العقلانية.

وبعد عملية إتخاذ القرار يأتي مباشرة مرحلة تنفيذ القرار وتقويمه.

2/ النموذج الإدراكي أو المعرفي:

يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الإجتماعي وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي أو الجماعي .

وبين أكثر المتغيرات النفسية إنتشارا وإستخداما متغيرات الصورة والنظام العقيدي والإدراك وسوء الإدراك.

فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف بمعنى : أننا إذا أردنا تفسير قرار معين ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار وطريقة إدراكه للموقف والصور المنطبعة في ذهنه عن الموقف.

3/ النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار :

الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الإتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناءا على المقايضة والإتفاق بين كل الأطراف المشاركة ومن خلال المساومة والمفوضة .

هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية وإجتماعية من ناحية وعمليات الإدراك والتحالفات والتفاعل بين الجماعات والمشاورات والدوافع والمصالح بالإضافة إلى الجوانب الإجرائية: القانونية والإدارية وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.

فهذا النموذج أشمل من النماذج السابقة التي يركز كل واحد منها على متغير ويهمل المتغيرات الأخرى لذلك يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة لدى دارسي العلوم السياسية والسياسة الخارجية منها على وجه الخصوص.

المراجع المعتمدة للبناء المحاضرة رقم 03/ الدرس رقم 05:

- 1- كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، الجماهيرية الليبية طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 1999.
- 2- لويد جنسن، تغير السياسة الخارجية، تر: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الملك سعود، 1989.
- 3- جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي، مصر: جامعة قناة السويس، (د.س.ن).
- 4- قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.
- 5- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987م.
- 6- عبد الغفار رشاد القسبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر، 2004.
- 7- أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، ع: 01، 2005.
- 8- أميرة مصطفى، إقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية، في الموقع:
https://www.elsiyasa-online.com/2019/07/blog-post_1.html
- 9- فيصل أبو صليب، تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، في الموقع:
<http://www.abusulaiba.com/?p=1185>

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية/ مقياس سنوي

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

أستاذة المقياس: د/ إبتسام بدري

المحور الثاني: مناهج البحث: دراسة في الإقترابات

محاضرة رقم 04 بعنوان:

إقتراب الإتصال *Communication Approach* لكارل دويتش *Karl Deutch*

✚ تحيين المحاضرة رقم 04

✚ تحيين الدرس رقم 06

أولاً: تطور إقتراب الإتصال في علم السياسة

ثانياً: المفاهيم التي إستخدمها دويتش

❖ مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة وتتضمن

1/ نسق الإستقبال

2/ نسق الذاكرة

3/ نسق القيم

4/ نسق التنفيذ

❖ مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها وتتضمن

1/ الحمل

2/ طاقة التحمل

3/ الإستدعاء

❖ مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها وتتضمن

1/ المخرجات

2/ الإبطاء

3/ الكسب

4/ التغذية الإسترجاعية

- تغذية إسترجاعية إيجابية:
- تغذية إسترجاعية سلبية:
- تغذية إسترجاعية تستتبع الهدف الأصلي

❖ مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف وتتضمن

1/ القدرة على التعلم

2/ التحول الذاتي

3/ المبادر

ثالثا: الإنتقادات الإقتراب الإتصالي لكارل دويتش:

محاضرة رقم 04 بعنوان:

إقتراب الإتصال *Communication Approach* لكارل دويتش *Karl Deutch*

يحظى الإتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة وتعتبر الإتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي ، إذ بدونها لا يستطيع الإستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي حوت أعمال الماضي فإن النظام يعجز عن الإستمرار، كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الإتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة.

أولاً: تطور إقترب الإتصال في علم السياسة:

يعد كارل دويتش Karl Deutch أول من قاد محاولة إستخدام الإتصال كبؤرة إهتمام التحليل السياسي، وذلك بعرض أفكاره في مجموعة مقالات ومؤلفات أشهرها كتابيه العصب الحكومي و السياسة والحكم : كيف يقرر الناس مصيرهم، ويرى دويتش أن العملية الإتصالية تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي فهو يستقبل الرسائل باستمرار وهذه تستدعيه لقراءتها وتحليلها والإستجابة لها، وتقوم وسائل الإستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل بنقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته أي المعلومات المخزنة في العقل أو السجلات وعلى قيمه - أي تفضيل قرار على آخر - في التوصل إلى القرار الذي يبعث بع إلى الأبنية التنفيذة التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه ، وهذه القرارات والأفعال التنفيذة تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة إستقبال المعلومات لتحولها بذورها إلى مراكز القرار ويطلق على هذه العملية التغذية الإسترجاعية ويمكن توضيح ذلك .

ثانياً: المفاهيم التي إستخدمها دويتش:

إستخدم العديد من المفاهيم التي إبتكرها في إطاره التحليلي وعملياته ويمكن تجميع تلك المفاهيم في ما يلي:

❖ مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة وتتضمن:

1/ نسق الإستقبال: يشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي والإستقبال ليس عملاً سهلاً بسيطاً ولكنه يتضمن إستقبال المعلومات وفحصها وتصنيفها.

2/ نسق الذاكرة: ويعني بعا أوعية إختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية.

3/ نسق القيم: تشير إلى مجموعة القيم التي عن طريقها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

4/ نسق التنفيذ: وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

❖ مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها وتتضمن:

1/ الحمل: ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام السياسي من البيئة وكلما زاد ثقل الحمل على النظام صعب على النظام التكيف والتفاعل معه فالحمل يعني: ضغوط البيئة على النظام ويعني بالنسبة للنظام السياسي: مجموعة المتغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية وتستدعي النظام للإجابة عليها ومواجهتها وبصيغة أخرى ما هو الحمل على نظام صنع القرار السياسي في الدولة.

2/ طاقة التحمل: تشير إلى القدرة على إستقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الإتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها وعلى درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشوه الذي طرأ على المعلومات عند إستقبالها ولحظة الإستجابة لها فكلما زاد التشويه كان على النظام أن يواجه متاعب لأن إستجابته - قراره- لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولموقف مصطنع زائف.

3/ الإستدعاء: يعبر عن قدرة النظام علة إستدعاء الخبرة السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

❖ مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها وتتضمن:

1/ المخرجات: وتشير إلى القرارات التي يخرجها النظام ، إستجابة للمعلومات الواردة إليه

2/ الإبطاء: وهي المدة التي يستغرقها النظام مابين إستقباله المعلومات (الحمل) والرد عليه، وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكيفه مع البيئة وكلما قلت هذه المدة التي تستغرقها الحكومة أو الحزب للإستجابة للمستجدات والتحديات وما هو الوقت المضاف إليه للتوصل إلى صناعة قرار أو إتخاذ موقف

3/ الكسب: يشير إلى مقدار التغير الذي يحشده النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات وهو يعبر عن مدى قدرة النظام للإستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة ويتوقف ذلك على حسن تدبير المعلومات فكلما كان التغير كبيرا دل ذلك على أن الكسب كان أيضا كبيرا ويمكن صياغة السؤال التالي: ما هو

الكسب المترتب على الإستجابة بمعنى ماهي سرعة وحجم رد فعل النظام السياسي على البيانات الجديد التي تم قبولها؟

4/ التغذية الإسترجاعية: أولى دويتش أهمية كبيرة لهذا المفهوم بل إعتبره الفكرة الأساسية في العملية الإتصالية الكاملة والصحيحة ويقصد بها: عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة فهي المعلومات التي يستقبلها النظام وهي تمثل حملا جديدا على النظام إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه فالتغذية الإسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لصانع القرار بمثابة المرشد والدليل وتتخذ التغذية الإسترجاعية الصور الآتية:

- تغذية إسترجاعية إيجابية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة وتتضمن رموزا ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعوه لمواصلة إنتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.
- تغذية إسترجاعية سلبية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقا وتتضمن رموزا ودلالات يترجمها النظام على أنها تعبير على عدم الرضا البيئة عن تلك القرارات وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب .
- تغذية إسترجاعية تستتبع الهدف الأصلي: تشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي فقد يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق فيضع لنفسه هدفا جديدا أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق فيتحول عنه إلى هدف آخر غير أن تغيير الهدف يتضمن تغييرات في وظيفة صنع القرار وعمله وبنائه.

❖ مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف وتتضمن:

1/ القدرة على التعلم: وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقا وخبزنها وحفظها فالنظام حينما يتصرف تصرفا معينا أو يتخذ قرارا معينا ثم تأتيه ردود الأفعال فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن تصرف معينا أو يتخذ قرارا معينا ثم تأتيه ردود الأفعال فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة نتائج أفعاله سلبية كانت أو إيجابية وحينما تعرض عليه مواقف جديدة فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشدا بتلك المعلومات المحفوظ بها.

وعملية التعلم تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة مع إرساء مجموعة من التصورا والترتيبات الجديدة .

2/ التحول الذاتي: يشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتيا في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه وبعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع وإستقراره.

3/ المبادرة: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة أي مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام من تحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه وإستمراريته لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في إعتبارهم التغييرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية .

ثالثا: الإنتقادات الإقترب الإتصالي لكارل دويتش:

على الرغم من الإضافات الجديدة التي قدمها هذا الإقترب مثل مفهوم تغير الأهداف ووظيفة التحول الذاتي إلا أنه يدرس الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية كذلك فإن محاولة إستخدام القياس لا يمكن أن ينطبق على الكثير من الظواهر الكيفية - معنى الرسالة/ شدتها/ نبرة الصوت...

📌 المراجع المعتمدة لإنجاز المحاضرة رقم 04 الدرس رقم 06:

- 1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومه، ط2، 2002.
- 2- عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 3- _____، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن).
- 4- عبد الماجد حامد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000.
- 5- عادل فتحي، ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000.

- 6- مي العبد الله، نظريات الإتصال، بيروت: دار النهضة العربية، 2006.
- 7- سلوى عثمان الصديقي، هناء حافظ بدوي، أبعاد العملية الإتصالية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية/ مقياس سنوي

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

أستاذة المقياس: د/ إبتسام بدري

المحور الثاني: مناهج البحث: دراسة في الإقتربات

محاضرة رقم 05 بعنوان:

– *Role Theory In International Relations* نظرية الدور في العلاقات الدولية

✚ تحيين المحاضرة رقم 05

✚ تحيين الدرس رقم 07

أولاً: تطور إقتراب الدور

ثانياً: مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر

المستوى الأول:

المستوى الثاني:**ثالثاً: مفهوم نظرية الدور:****1/ المفاهيم المختلفة للدور****2/ مفهوم الدور من المنظور السياسي**

- **فالدور الوطني**
- **الدور السياسي الخارجي**

رابعاً: نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية**خامساً: المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور:**➤ **مصادر الدور:**➤ **تصور الدور:**➤ **أداء الدور****محاضرة رقم 05 بعنوان:****– *Role Theory In International Relations* نظرية الدور في العلاقات الدولية**

إهتم إقتراب الدور بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدواراً سياسية" تقوم بها على المسرح السياسي الدولي، وتختلف أدوار الدول على المسرح السياسي العالمي، وتتمايز بعضها عن بعض تبعاً لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر منظار الدور *The Role Perspective*، الموجّه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا العالمية، وأدوار هذه الدول على الساحة الدولية، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك، كما أن أداء الدور *The Role Performance*، يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره من إمكانياتها والقدرات التي تتمتع بها.

أولاً: تطور إقتراب الدور

لقد برزت أهمية دراسة "عامل الشخصية" في إدارات الدول وأثرها في النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن ظهرت مجموعة من القيادات والزعامات (نابليون، بسمارك، لينين، هتلر، موسوليني، ستالين، ايزنهاور، شارل ويغول، ويلسون، تيتو، نهرو وغيرهم) التي أدت قراراتها إلى إحداث تغييرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى العلاقات بين الدول، سواء كان ذلك سلباً أم إيجاباً، ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، وعلم النفس السياسي. وعليه:

ثانياً: مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر: تتضح من خلال مستويين من

التحليل:

المستوى الأول: يبحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق الإنسانية في داخل الوحدة السياسية (الدولة) وذلك عبر محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي وعلاقته وتفاعلاته مع أبنية النسق، ومحور دراسة علاقات الأدوات وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين أبنية هذا النسق، ومحور دراسة أثر التركيب الاجتماعي وإنعكاساته على أداء الأدوار السياسية.

المستوى الثاني: فيبحث في الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، وقد بدأ التنظير لهذين المستويين في حقبة الستينيات من القرن العشرين عبر علم النفس السياسي واهتماماته الرئيسية بنظرية الدور، في حين جاء مجال نظرية الدور والسياسة العالمية متأخراً وبصورة بطيئة في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ركز (ألmond وباول) اهتماماتهما على دراسة علاقات الأدوار وتوزيعها وتفاعلاتها في العملية السياسية، ودراسة أثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية، في حين ركز (آلان اسحق) على أثر شخصية صانع القرار في آدائه لأدواره داخل النسق السياسي، بعد ذلك بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي. أما (جيمس روزناد) فقد تناول في دراسته سيناريوهات الدور في السياسة الخارجية، وركز في تحليلاته، متفقاً مع (جورج ميد) على أن دور الفرد أو الدولة لا يوجد من دون وجود الأدوار الأخرى.

وهكذا فإن إقتراب الدور يقوم في الأساس على وجود تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالالتزام بها في إطارها الإقليمي أو الدولي، ويمكن اعتبار مفهوم الدور من منظور صانعي السياسات بالأطر العامة للقرارات التي تلتزم دولهم، أما مفهوم الأدوار الوطنية فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوجهات والقواعد الأساسية، ويعكس شكل الميل نحو العالم الخارجي.

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقلًا علمياً أكاديمياً بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث و التطورات، ويقتضى التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواءً كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً.

جاءت نظرية الدور التي اقتصت بالتحديد في دراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للوحدة من أجل تفسير سبب الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة.

ثالثاً: مفهوم نظرية الدور:

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات:

1/ المفاهيم المختلفة للدور

بروس بيدل Bruce Biddle الذي يُعرّف الدور على أنه: " قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية".

ويعرف كال هولستي Kal Holsti الدور بأنه " تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي".

أما ستيفن والكر Steven Walker - فقد عرّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

فيما عرّفه آخرون بأنه "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي".

2/ مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي:

- **فالدور الوطني** يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف،
- **الدور السياسي الخارجي** يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، والذي يشكل تهديداً للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلاً في دولة أخرى.

رابعاً: نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية

انطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية، فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى على اعتبار أن الدولة تُعَبَّرُ عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي.

فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي، والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية."

وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية :

1/ تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى - كبرى - إقليمية - صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.

2/ تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3/ توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

خامساً: المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور:

تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر كال هولستي Kal Holsti - بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟.

في الحقيقة هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:

➤ **مصادر الدور:** والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانات مادية وغير مادية.

➤ **تصور الدور:** وتتخذها كمتغيرات وسيطة، و التي تُعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليمياً أو دولياً، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فهذه العوامل تؤثر كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

➤ **أداء الدور:** وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء.

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط -، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى.

بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون دورها فعالاً التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، و مدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور.

المراجع المعتمدة في المحاضرة رقم 05 / الدرس رقم 07

- 1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومه، ط2، 2002.
- 2- عمر حمدان الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور مقارنة نظرية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج:19، ع: 04، 2013.
- 3- برهان غليون، وآخرون، التغييرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
- 4- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2013.
- 5- نادية عبد الحميد علي، إقتراب الدور في الفعل السياسي وتطبيقه على دور مدينة هونج كزنج في ممارسة الضغط السياسي، ماجستير تخصص نظم سياسية 2019-2020 في الموقع: arab.prf.com/?p=2325
- 6- عبد الماجد حامد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000.